العرب
السبت 2021/10/16
السنة 44 العدد 12211

منع تصوير المدارس آخر حلقات التضييق الإعلامي في مصر

التقييد يخصم من دور الإعلام الرسمي ويوجه اهتمام مستخدمي مواقع التواصل إلى أزمات التعليم

جاء قرار وزير التربية والتعليم المصري طارق شوقي بمنع التصوير في المدارس بنتائج عكسية بعد أن اكتظت مواقع التواصل الاجتماعي مطلع الأسبوع الجاري بصور كشفت جملة من الأزمات التي تعرضت لها المنظومة التعليمية منذ انطلاق العام الدراسي.

صور المخالفات تقابل بالمنع لا الإصلاح

القاهرة – أثار قرار وزير التربية والتعليم المصري طارق شوقي بمنع التصوير في المدارس اهتمام المصريين الذين أصبحوا أكثر رغبة في فضح السلبيات على الفضاء الإلكتروني بعيداً عن إجراءات الحظر والمنع وما تستند إليه من قوانين.

وحظرت وزارة التربية والتعليم المصرية الأربعاء، التصوير في كل المدارس والمؤسسات التعليمية إلا بعد التنسيق المسبق مع المستشار الإعلامي للوزارة أو مدير المديرية، ومنعت تصوير الطلاب إلا بعد موافقة كتابية من ولي الأمر، وحظرت الإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام بشأن السياسات العامة للوزارة من دون الرجوع إلى الوزارة.

هاشتاغ #إقالة_طارق_شوقي تصدر مواقع التواصل الاجتماعي بمجرد صدور قرارات وزير التربية والتعليم

وبررت الوزارة قراراتها بالحفاظ على "هيبة المؤسسات التعليمية واحترام العاملين فيها"، بعد أن انتشرت صور عديدة لمخالفات وقعت في أول يوم دراسي وظهرت الفصول مكدسة بالطلاب دون الالتزام بإجراءات التباعد الصحي، إلى جانب انتشار فيديوهات لهروب جماعي للطلاب من المدارس وأخرى لرقص طلاب في فناء المدرسة، إلى جانب جملة من الصور التي عبرت عن وجود فوضى داخل المدارس نتيجة اقتحام أولياء الأمور، وكثافة غير مسبوقة في الفصول الدراسية.

اللافت للنظر أنه بمجرد صدور قرارات وزير التعليم تصدر هاشتاغ "#إقالة_طارق_شوقي مواقع التواصل الاجتماعي وتلقى انتقادات طائلة دفعت العديد من أولياء الأمور لأن يتحولوا إلى صحافيين قاموا بنشر صور عديدة لأزمات مختلفة داخل مدارسهم، وتحولت مجموعات أولياء الأمور على فيسبوك أو ما يسمى بـ"غروبات الماميز" إلى وسائل إعلام مصغرة نقلت حقيقة ما يجري على أرض الواقع داخل المدارس.

لعل ذلك ما دفع عضو مجلس النواب عن تنسيقية شباب الأحزاب القريبة من الحكومة أميرة العادلي للتقدم بطلب إحاطة، الخميس، ضد وزير التربية والتعليم لمخالفته مبادئ الشفافية وإتاحة المعلومات التي كفلها الدستور والقانون.

وأوضحت أن قرارات التعليم جاءت كأنها "رد من الوزير على انتشار صور المخالفات في المدارس بالمنع، وليس الإصلاح".

ولم يكن لدى وزارة التربية والتعليم أو مكتبها الإعلامي القدرة على ملاحقة القدر الهائل من الصور والفيديوهات المنشورة، وبدت المشكلة مرتبطة بالتعامل الإعلامي مع مثل هذه الأزمات التي تشغل قطاعات واسعة من المواطنين وتتضاعف كل عام كلما كان التعامل معها بالحظر والحجب وليس بالمواجهة السلمية للمشكلات.

ويُجمع خبراء الإعلام على أن سياسات التضييق الإعلامي لم تعد لها مفعول على أرض الواقع، بل تخصم كثيراً من أدوار الإعلام الرسمي الذي يجد نفسه غير قادر على الوصول إلى المشكلات المنتشرة بكثافة على مواقع التواصل وتحول إلى رد فعل يقتصر دوره على إعادة نشرها والبحث عن ردود من المصادر الرسمية.

وتحظى أزمات التعليم بقدر عال من الاهتمام لدى المواطنين وطالما شكت وزارة التربية والتعليم من التعامل الإعلامي مع سياساتها التعليمية، لكنها في الوقت ذاته سدت جميع المنافذ التي تمنع الوصول إلى المعلومات، واختارت أن يكون الوزير نفسه هو المتحدث الوحيد عن كافة الأزمات التي تشهدها العملية التعليمية وبالتالي فإن سهام النقد نفذت إليها من كل اتجاه.

قال أستاذ الإعلام بجامعة قناة السويس حسن علي إن قرارات وزير التعليم تخالف الدستور والقانون ولن تحقق الهدف منها لأن الوصول إلى الفصول والمدارس يعد أمراً سهلاً، وفي الكثير من المرات تكون الصور المنشورة مصدرها الأساسي أحد العاملين في المنظومة التعليمية والذين يتضررون من الأزمات التي تحاصرهم.

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن الوزير يحرم الطلاب والمعلمين من التفاعل المجتمعي الذي يتيحه الإعلام بشكل يضغط على صانع القرار ليساعده على تطوير المنظومة بوجه عام، في حين أنه فتح شهية الفئات المتضررة لاستخدام وسائل ملتوية لإظهار ما يحدث على الأرض وفي تلك الحالة قد تكون الحقيقة غائبة وتفرز بيئة خصبة لانتشار الشائعات على نطاق واسع.

وتكمن المشكلة الرئيسية في أن قرار المنع يرتبط مباشرة بفئات الطلاب من الشباب والذين يتمردون على الحظر والمنع ولن يكون ممكنًا ضبط خطابهم الإعلامي الذي يقدمونه على مواقع التواصل الاجتماعي عبر صفحاتهم الشخصية أو على المجموعات العامة، بعكس قرارات أخرى صدرت من قبل بحظر التصوير في مقار حكومية عديدة وحققت مردوداً إيجابيًا بالنسبة إلى متخذي هذه القرارات.

ويرى خبراء الإعلام أن قرارات حظر التصوير داخل المؤسسات الأمنية وأروقة المحاكم يجري تقبلها والالتزام بها باعتبارها تتعلق بمقتضيات الأمن القومي أو في حال كان لها مردود سلبي على مجريات سير قضايا بعينها وإن كانت قد تسببت في التوسع بقرارات الحظر في قطاعات مختلفة، في حين أن قرارات حظر التصوير في الأماكن العامة دون الحصول على إذن من الجهات الأمنية لم تحقق المرجو منها لأنه أفسح المجال أمام تصوير وقائع مختلفة بوسائط تكنولوجية حديثة.

وذهب هؤلاء للتأكيد على أن قرارات الحظر لا تُطبق في قطاعات عديدة ويطال الأمر فقط وسائل الإعلام الرسمية واستفادة العديد من قنوات يوتيوب وغيرها من المحتويات المنشورة على منصات أخرى من التطورات التكنولوجية الحديثة التي جعلتهم أكثر قدرة على كشف وقائع بعينها دون أن يكون هناك قدرة على المنع أو الحجب.

ليست هذه المرة الأولى التي تقرر فيها وزارة التربية والتعليم منع التصوير في المدارس، واتخذت قرارات مماثلة قبل ثلاث سنوات دون أن تنفذ بقدر كبير من الدقة، وهو ما يشي بأن إصدار مثل هذه القرارات هدفه وضع إطار قانوني تستخدمه الجهات الحكومية كلما اقتضت الضرورة، وهي بذاتها تدرك أنه سيكون مستحيلاً تنفيذها على أرض الواقع.

ودائما ما تكون قرارات الحظر فرصة مواتية للإعلام التابع لتنظيم الإخوان ويستغل لصالح التواصل مع عدد من الصحافيين واليوتيوبرز أو حتى المواطنين العاديين لعرض صورهم التي تظهر مشاهد مغايرة لما يجري عرضه على الإعلام لتبرهن على أن القرارات لا تنفذ. ما يمنح تلك القنوات نقاط تفوق طالما اعتمدت عليها طيلة السنوات الماضية.

ويشكل صمت الجهات النقابية على قرارات الحظر دافعًا نحو التوسع في إقرارها، كما أن توسع الحكومة فيها يبرهن على أن هناك أزمة ترتبط باختيار المستشارين الإعلاميين الذين لديهم قدرة على التعامل مع القضايا التي تثير اهتمام الرأي العام.

وكالتا الأنباء الفرنسية والجزائرية تدخلان على خط الأزمة السياسية بين البلدين

الجزائر – هاجمت وكالة الأنباء الجزائرية الحكومية نظيرتها الفرنسية، بعد نشر الأخيرة خبرا نقلا عن بيان لحركة "انفصالية" محلية مصنفة على أنها "إرهابية" لدى الجزائر.

ونشرت الوكالة الجزائرية، في وقت متأخر من مساء الخميس، مقالا بعنوان "وكالة الأنباء الفرنسية تعلن نفسها ناطقا باسم حركة إرهابية انفصالية تخطط للقيام بعمليات إجرامية".

وجاء المقال ردا على خبر نشرته وكالة "فرانس برس" الحكومية الفرنسية، منقول عن بيان لحركة "استقلال القبائل" المعروفة اختصارا بـ"ماك" ينفي فيه قادتها أي ضلوع للحركة في مخطط لشن هجمات مسلحة في الجزائر. ونقلت وكالة فرانس برس في باريس عن أكسيل أمزيان المتحدث باسم "أنافاد" (حكومة القبائل المؤقتة) وهي جمعية أسستها الحركة قوله إن "الأشخاص الـ17 ليست لهم أي علاقة مع الماك".

ووصفت الوكالة الجزائرية نشر البيان بـ"السقطة الخطيرة".

وذكرت أن "الطريقة الغريبة التي لجأت إليها وكالة الأنباء الفرنسية للإشادة بالمنظمة الإرهابية تتنافى مطلقا مع أخلاقيات مهنة الإعلام، إلى درجة التحول كمنبر بامتياز لمنظمة مصنفة ضمن الحركات الإرهابية الخطيرة".

ونشرت الوكالة الفرنسية بيان "ماك" دون تحليل باللغة الفرنسية أولا ثم نشرته في اليوم التالي باللغة العربية.

وفي الثالث عشر من أكتوبر نشرت الوكالة الفرنسية خبرا مفاده إعلان المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة، حل جمعية "تجمع – عمل – شبيبة" المعروفة اختصارا بـ"راج" التي كانت في طليعة الحراك الشعبي تحت عنوان "الجزائر: منظمة غير حكومية رائدة في الحركة المؤيدة للديمقراطية تم حلها". ونقلت وسائل إعلام فرنسية مثل صحيفتي "لوموند" و"لوفيغارو" الخبر نقلا عن الوكالة الفرنسية في وقت أفردت قناة "فرانس 24" حلقة من برنامج "وجه لوجه" للأمر تحت عنوان "حل جمعية راج: طيٌ لصفحة الحراك"؟

وترى الجزائر أن نشر أي نوع من المواضيع التي تهم المنظمات التي تصنفها السلطات "مشبوهة" أو "خارجة عن القانون" أو "إرهابية"، حتى وإن كانت محايدة وتتضمن فقط نقلا لبيانات هو إثارة لقضية واصطفاف في جانبها.

وسائل إعلام فرنسية تقدم مشهدا جديدا من مشاهد التصعيد في حربها الإعلامية ضد الجزائر

وتضعها السلطات الجزائرية في خانة فتح الجبهات الإعلامية ضدها خاصة أن فرنسا تمتلك آلة إعلامية مؤثرة عالميا في مواجهة الآلة الإعلامية الجزائرية الموجهة داخليا فقط.

ورأت الوكالة الجزائرية في هذا السياق أن نقل هذا البيان الإعلامي يؤكد "تورط بعض جماعات الضغط التي تتحكم في المعلومات الموجهة نحو زعزعة استقرار بعض البلدان، ولاسيما الجزائر التي يستهدفها المتآمرون".

وأضافت أن "خطوة الوكالة الفرنسية تأتي بعد أيام قليلة من تصريحات سافرة كما يصفها المتتبعون، جاءت على لسان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، استهدفت الأمة الجزائرية قاطبة، الضاربة جذورها في عمق تاريخ حافل بالمقاومات والبطولات والأمجاد".

ومساء الأربعاء، أعلنت مديرية الأمن الوطني الجزائرية (الشرطة) "توقيف 17 عنصرا من حركة 'ماك' كانوا يخططون لعمل مسلح داخل الجزائر بدعم من إسرائيل ودولة بشمال أفريقيا (لم تسمها)"، وفق بيان لها.

و"ماك" منظمة جزائرية ذات توجه انفصالي تأسست عام 2002، ويرأسها فرحات مهني، الموجود في فرنسا مع معظم قادتها، بحسب السلطات الجزائرية.

وأواخر سبتمبر الماضي، أصدرت الجزائر مذكرات توقيف دولية بحق "مهني".

كما طالب الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون السلطات الفرنسية، قبل أيام، بتسليم مسؤول حركة "ماك".

ويتزامن هجوم الوكالة الجزائرية على نظيرتها الفرنسية مع أزمة دبلوماسية متصاعدة بين البلدين، عقب استدعاء الجزائر سفيرها في باريس للتشاور ومنع تحليق الطيران العسكري الفرنسي في أجوائها ردا على تصريحات ماكرون الأخيرة.

وتعتبر وسائل إعلام جزائرية أن وسائل إعلام فرنسية تقدم "مشهدا جديدا من مشاهد التصعيد في حربها الإعلامية ضد الجزائر"، وتضيف وسائل إعلام حكومية أنه "في كل مرة تلجأ السلطات الجزائرية للاحتجاج على هذا الانغماس والتورط في التفتين والهدم، تتخفى سلطات باريس وراء يافطة حرية التعبير وحرية الإعلام". وتضيف أن "اليافطة تختفي عند مقاربة مسائل سياسية أخرى".

وكان تبون قد أصر قبل أيام خلال لقاء مع ممثلي الصحافة الوطنية على أن "كرامة الجزائر" خط أحمر وأن "الدولة الجزائرية بمؤسساتها وقوتها وجيشها واقتصادها شعبها يسجدون لله وحده".

ولا ينسى الرئيس الجزائري كل مرة إقحام "نظرية المؤامرة" ضد بلاده إذ سبق أن تحدث بشكل علني وصريح، عن "وجود لوبي في دواليب السلطة بفرنسا، لا يسعده استقلال القرار الجزائري ويسعى لإحياء أمجاد القوة الاستعمارية سابقا بأي وسيلة".

من جانبها تقدر الصحافة الجزائرية أن الأزمة بين الجزائر وفرنسا "من المحتمل أن تطول"، مؤكدة على الطبيعة "غير المسبوقة" لهذا الخلاف.

تأجيل انتخابات نقابة الصحافيين الأردنيين على وقع أزمات مستمرة

عمان – أعلنت الهيئة العامة لنقابة الصحافيين الأردنية، تأجيل الانتخابات بسبب عدم اكتمال النصاب في اجتماعها الجمعة. ووفقا لوكالة "عمون"، حضر 415 صحافيا فقط من أصل 1142 يحق لهم الانتخاب ولذلك تقرر إجراء الانتخابات الأسبوع المقبل بمن حضر.

وينتخب أعضاء الهيئة العامة لنقابة الصحافيين الأردنيين الأسبوع المقبل، مجلس نقابتهم الجديد، والمكون من نقيب ونائب نقيب و9 أعضاء. وتتضمن آلية انتخاب مجلس النقابة، التصويت بثلاث ورقات منفصلة، واحدة في صندوق واحد للنقيب، وأخرى لنائب النقيب، وواحدة لأعضاء المجلس.

ويصف صحافيو الأردن الاستحقاق بـ"الاستثنائي"، نظرا لما تعيشه الصحافة الأردنية من ظروف وأزمات مختلفة، بدءا من تراجع دور النقابة في المشهد بشكل عام، ومرورا بفترات جذب قوية مع الحكومة حول تشريعات وأنظمة يصفها المدافعون عن الحريات بأنها "خطيرة"، إلى جانب تدهور خطير في الواقع المعيشي للصحافيين.

وتحظى هذه الدورة باهتمام بالغ من قبل الصحافيين أنفسهم ومراقبي المشهد الإعلامي بشكل عام. وأصدر 180 ناشرا وإعلاميا الأربعاء ورقة موقف بعنوان "إنقاذ الإعلام وانتخابات نقابة الصحافيين – خارطة طريق لمواجهة التحديات وآليات للمراجعة والمساءلة".

واستعرضت الورقة واقع الصحافة في الأردن وعلى رأسها انخفاض سقف الحريات والتدخلات الرسمية.

ورأى الموقّعون على الورقة أنه "ما لم يكن للصراع النقابي بوصلة موجهة نحو بناء قوة صلبة تستطيع أن تبني خارطة طريق للحلول، وإنقاذ الإعلام، فإن انتخابات النقابة ستكون ملهاة، وقد تتغير الوجوه لكن الأزمات ستبقى".

«ورقة موقف» التي وقعها إعلاميون تؤكد أن انتخابات النقابة قد تكون ملهاة،إذ ستتغير الوجوه لكن الأزمات ستبقى وتستمر

وحدد الموقعون مجموعة من الأسئلة طالبوا المرشحين والقوائم الانتخابية بتقديم إجابات عليها، ومنها: كيف ستعمل القائمة أو المرشح على دعم حرية واستقلالية وسائل الإعلام؟ وكيف سيتحرك كلّ منهم لمواجهة التشريعات والأنظمة المقيدة لعمل الإعلام؟ وكيف سينهض الفائز بوسائل الإعلام لتكون قادرة على مواجهة التحديات المهنية والمالية؟ وما هي خططه لتطوير آليات التنظيم الذاتي؟ وكيف سيدعم حرية التعبير والإنترنت باعتباره قوة لوسائل الإعلام؟

وكان ولا يزال ملف الصحافة والإعلام في الأردن ملفا مُتشابكا، تحاول أطراف حكومية وأمنية التدخل والتأثير فيه، وظلت هوامش المناورة لإحداث تحولات في المشهد الإعلامي محدودة.